مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

اسم المقال: آليات إدارة الدعوى بالوسائل الذكية في التشريع الإماراتي
اسم الكاتب: نوف يوسف حسن علي الحمادي، علي عبد الحميد تركي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9865
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

مجلة علمية محكمة



المجلد 22، العدد 3
ربيع أول 1447هـ / سبتمبر 2025م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

https//:doi.org/10.36394/jls.v22.i3.6

آليات إدارة الدعوى بالوسائل الذكية في التشريع الإماراتي

نوف يوسف حسن علي الحمادي[1]

علي عبد الحميد تركي[2]

تاريخ الاستلام: 09-09-2024 **تاريخ القبول: 27-02-2024**

ملخص البحث:

سعى المشرع الإماراتي إلى رسم الطريق القانوني لتحقيق العدالة الناجزة عند اللجوء إلى السلطة القضائية، وذلك من خلال استحداث ما يعرف "بإدارة الدعوى المدنية بموجب تعديل قانون الإجراءات المدنية والتجارية، بالقانون الملغى رقم (10) لسنة 2014"

يهدف هذا البحث إلى توضيح آليات إدارة الدعوى بالوسائل الذكية وفقا للقانون الإماراتي، والوقوف على مدى فعالية وكفاءة إجراءات تنظيم إدارة الدعوى المدنية في معالجة خطوات تحضير الدعوى وإدارتها عبر وسائل التقنية الحديثة التي تعتمد على أدوات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ المهام بصورة آلية وتلقائية

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي، وذلك من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية المتعلقة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات إدارة الدعوى المدنية في التشريع الإماراتي بغرض تقييمها، واستنتاج الآراء القانونية التي يمكن تطبيقها لتطويرها وتحسينها بما يتوافق مع الرؤى والتوجهات المستقبلية لحكومة دولة الإمارات.

تكونت الدراسة من مباحث ثلاثة، تناول المبحث الأول ماهية إدارة الدعوى المدنية بالوسائل الذكية، وتطرق المبحث الثاني لآلية عمل الإدارة الذكية لإدارة الدعوى، وتناول المبحث الثالث دور القاضي المشرف على الإدارة الذكية

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي، مكتب إدارة الدعوى، النظام القضائي، القاضي الذكي، الإجراءات الذكية، الإدارة الذكية

---

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)
u18104308@sharjah.ac.ae

(2) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

أسهم التقدم العلمي السريع في تغيير نمط الحياة بصورة كبيرة، وأضحت التقنيات الذكية حقيقةً واقعةً لا غنى عنها، ومع الاستخدام المذهل لشبكة الإنترنت كان لا بد أن تتم عملية التقاضي في مراحلها المختلفة بصورة ذكية، مما يساعد على توفير الجهد والوقت والمال

يقصد نظام إدارة الدعوى "case management System" بالوسائل الذكية أنها عبارة عن مجموعات من التطبيقات وقواعد البيانات في المحاكم، وهذه التطبيقات تستخدم لتنظيم، ومعالجة تخزين، وتوزيع بيانات الدعوى الرئيسية داخل المحكمة للجهات الخارجية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العاملين، وتحسين أدائهم، وتقليل الوقت المستغرق في المعالجة، وتحسين الخدمات التي تقدم للجمهور، وتوفير المعلومات التي تنفع إدارة المحكمة

تتكون نظم إدارة الدعاوَى عادة من فئات أو آلاف البرامج، وهي تؤدي إلى إلغاء تكرار العمل ومنع تكرار البيانات وإمكانية استرجاع البيانات بأكثر من طريق، بدلاً من رقم الدعوى أو اسم المدعي، وتوفير مستويات من الدقة في تسجيل البيانات؛ كالعناوين مثلا والتقارير والإحصاءات للمحكمة بما يمكنها من الإشراف والرقابة

مسايرة للاتجاه الإجرائي في دولة الإمارات أنشأ القانون رقم (10) لسنة 2014م المعدل لقانون الإجراءات المدنية رقم (11) لسنة 1992م الملغى في مادته (42) مكتب إدارة الدعوى، ومهمته هي مساعدة المدعي على رفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعي أو بقيدها إلكترونيًا، ويعد هذا النص اعترافا واضحا من المشرع الإماراتي باستخدام الوسائل الإلكترونية لقيد الدعاوى القضائية. كما أجاز أن يتم إعلان صحف الدعاوى أو الطعون إلكترونيا. وهو ما تضمنه الباب السادس من قانون الإجراءات المدنية الجديد رقم (42) لسنة 2022م، الذي احتوى على استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية في المواد من (328) إلى (338) منه

إذا كان التحول الرقمي للقضاء المدني قد اتسم بالعديد من المزايا من بينها التسهيل في رفع الدعاوى وتقديم الطلبات وسداد الرسوم من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية، فقد تنشأ عنه عدة مشكلات وتحديات قانونية وتقنية أثناء مباشرة الدعوى الرقمية، تتمثل في أمن المعلومات والعقود الإلكترونية وإثبات المستندات والطعن عليها أو سماع الشهود وغيرها حتى صدور الحكم والتوقيع عليه والمستخرجات الإلكترونية

توصل مكتب إدارة الدعوى في أبو ظبي إلى الصلح والتسوية الودية في نزاعات تجارية بلغ مجموع المطالبات فيها 37 مليون درهم، منذ بداية عمل المكتب، في مارس الماضي، وحتى نهاية سبتمبر الماضي، فيما بلغ عدد الدعاوى المقيدة بمكاتب تحضير

الدعوى، نحو 10 آلاف دعوى، وصل إجمالي نسبة الإنجاز فيها إلى 91%. فيما سجل مكتب تحضير الدعوى في أبو ظبي، خلال الفترة نفسها، 3000 دعوى عمالية بلغت نسبة الإنجاز فيها 93%. وأفاد رئيس محكمة أبو ظبي الابتدائية، المستشار عبد الرحمن غانم، بأن مكاتب تحضير الدعوى أسهمت في تسريع الفصل في القضايا لتحقيق الهدف الاستراتيجي لدائرة القضاء في أبو ظبي، بتعزيز فاعلية واستدامة العمل القضائي وكذا ضمان سهولة الوصول لكافة الخدمات بيسر

بالنظر إلى دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى الأنظمة الإدارية في المحاكم من حيث تنظيم إجراءات إدارة الدعوى المدنية بشكل تقني وذكي، فإن هذه الدراسة تسعى للوقوف على توضيح دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى أمام القضاء المدني وفقا للقانون الإماراتي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في بيان الأثر التي تحدثه تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى أمام القضاء المدني بالنسبة للتشريع الإماراتي وأثره على النظام القضائي، والوقوف على مدى فاعلية وكفاءة إجراءات تنظيم إدارة الدعوى المدنية في معالجة خطوات تحضير الدعوى وإدارتها عبر وسائل التقنية الحديثة التي تعتمد على أدوات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ المهام والتحقق من المستندات الإلكترونية بصورة آلية وتلقائية، وما تأثير ذلك على بطلان الإجراءات كجزاء على عدم صحة الإجراء. خصوصاً في ظل التطور الهائل في التكنولوجيا وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال القضاء، لاسيما في تنظيم إجراءات إدارة الدعوى المدنية

بناء عليه، فإن الإشكالية الرئيسة تتمثل في التساؤل الآتي: ما آليات إدارة الدعوى المدنية بالوسائل الذكية في القانون الإماراتي؟

تساؤلات البحث:

- ما مفهوم إدارة الدعوى المدنية بالوسائل الذكية؟
- ما مميزات ومتطلبات نظام إدارة الدعوى بالوسائل الذكية؟
- ما آلية عمل الإدارة الذكية لإدارة الدعوى؟
- ما دور القاضي المشرف على الإدارة الذكية؟

إلى أي مدى نجح المشرع الإماراتي في معالجة الصعوبات والمشكلات التي تواجه عملية التقاضي التقليدية باستحداث نظام إدارة الدعوى بالوسائل الذكية بما يتناسب مع جوهر القانون؟

أهمية البحث:

للبحث أهمية علمية، وأخرى عملية.

أ. **الأهمية العلمية (النظرية):** يمكن أن تمثل الدراسة الحالية إضافة علمية جديدة في مجال نظم إدارة الدعوى المدنية، نظرا لقلة البحث العلمي حول هذا الجانب المستحدث في المرفق القضائي، لاسيما في الدول التي تتسع فيها مجالات استخدام التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي مثل دولة الإمارات، وقد انعكس ذلك على المشرع الإماراتي في العقد الأخير نظرا لانتشار وتنوع وسائل تقنية المعلومات في الدولة، واعتماد الأفراد والحكومة في تسيير أعمالهم اليومية، ويتزايد الاعتماد على تلك الوسائل يوما بعد يوم؛ ومن ثم لزم الوقوف على مدى فاعلية وكفاءة إجراءات تنظيم إدارة الدعوى المدنية في معالجة خطوات تحضير الدعوى وإدارتها عبر وسائل التقنية الحديثة التي تعتمد على أدوات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ المهام والتحقق من المستندات الإلكترونية بصورة آلية وتلقائية لتسريع إجراءات التقاضي وإصدار الأحكام والفصل فيها، مما يساهم في تحقيق العدالة الناجزة، وبيان تأثير ذلك على بطلان الإجراءات كجزاء على عدم صحة الإجراء المتبع من قبل مكتب إدارة الدعوى.

كما يستمد هذا الموضوع أهميته في الكشف عن مختلف "النصوص القانونية التي تعالج الموضوع ولاسيما نصوص قانون المعاملات المدنية الإماراتي رقم (5) لسنة 1985 وتعديلاته والتشريعات الأخرى ذات الصلة"

ب. **الأهمية العملية (التطبيقية):** ترجع الأهمية العملية لهذه الدراسة في أن إدارة الدعوى بالطرق الذكية أصبح نظاماً قانونياً متكاملاً بذاته في المرفق القضائي الإماراتي، ومن المتصور أن يقوم المشرع الإماراتي بتوظيف المزيد من أدوات الذكاء الاصطناعي في إدارة الدعوى المدنية مستقبلا، وعليه نحن أمام دراسة متعمقة لبيان دقة وكفاءة هذا النظام، وبيان أوجه الخلل والقصور لمعالجتها بهدف تطوير النظام القضائي الإماراتي بما يتناسب مع جوهر القانون، وتقديم توصيات واقتراحات يمكن الاستفادة منها على أرض الواقع، بما يكفل للمشرع الإماراتي تحقيق رؤية الإمارات 2021 ومنهجية الخمسين ومئوية الإمارات 2071 واستشراف المستقبل في العمل القانوني والقضائي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

أ. تحديد مفهوم وأهمية تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي وبيان تأثيرها على النظام القضائي.

ب. توضيح أهم مميزات نظام إدارة الدعوى بالوسائل الذكية ومتطلباتها.

ج. استعراض المهام الإدارية والقضائية لمكتب إدارة الدعوى المدنية ونطاقها.

د. الوقوف على مدى نجاح المشرع الإماراتي في معالجة المشكلات التي تواجه عملية التقاضي التقليدية باستحداث نظام إدارة الدعوى بالوسائل الذكية بما يتناسب مع جوهر القانون.

ه. إبراز الآثار القانونية الناجمة عن مخالفة إجراءات التحضير الذكي لإدارة الدعوى.

منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، وذلك من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية المتعلقة باستخدام تقنية الاتصال عن بعد وأدوات الذكاء الاصطناعي في إجراءات إدارة الدعوى المدنية في التشريع الإماراتي بغرض تقييمها، واستنتاج الآراء القانونية التي يمكن تطبيقها لتطويرها وتحسينها بما يتوافق مع الرؤى والتوجهات المستقبلية لحكومة دولة الإمارات.

خطة البحث:

سوف يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

تناول المبحث الأول: ماهية إدارة الدعوى المدنية بالوسائل الذكية، وانقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ تناول المطلب الأول مفهوم إدارة الدعوى المدنية الذكية، وتطرق المطلب الثاني لمميزات وعيوب إدارة الدعوى المدنية الذكية

تناول المبحث الثاني: آلية عمل الإدارة الذكية لإدارة الدعوى، وانقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ تناول المطلب الأول رفع الدعوى وإعلان الأوراق القضائية، وتطرق المطلب الثاني لإدارة الجلسة وضبطها

تناول المبحث الثالث، دور القاضي المشرف على الإدارة الذكية. وانقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ تناول المطلب الأول تعريف القاضي الذكي أو الروبوت القاضي، وتطرق المطلب الثاني لمهام قاضي إدارة الدعوى المدنية الذكية

المبحث الأول: ماهية إدارة الدعوى المدنية بالوسائل الذكية

يُعد نظام إدارة الدعوى بالوسائل الذكية من الوسائل الحديثة التي استعان بها القضاء في دولة الإمارات لتخفيف العبء عن المحاكم منذ رفع الدعوى، وذلك بموجب القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2014 "وإدارة الدعوى المدنية Case Management تم تطبيقها في المحاكم الإماراتية اعتبارًا من الأول من مارس لسنة 2015"، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2017م بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية سالف الذكر الذي تضمن إضافة الباب السادس والمتعلق بالتقاضي الإلكتروني في الإجراءات المدنية، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2018م بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية ، وأخيرا القرار الوزاري رقم (260) لسنة 2019م في شأن "الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية" ، وكل ذلك تطبيقا لرؤية الإمارات والتي تهدف لأن تكون الدولة ضمن أفضل دول العالم في جميع المجالات ومنها المجال القضائي

بناء عليه، أتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم إدارة الدعوى المدنية الذكية.

المطلب الثاني: مميزات وعيوب إدارة الدعوى المدنية الذكية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة الدعوى المدنية الذكية

أخذت بعض القوانين الإجرائية العربية حديثًا– ومنها المشرع الإماراتي– بمصطلح إدارة الدعوى المدنية، "في التنظيم الإجرائي للقضاء المدني في قانون الإجراءات المدنية، بدلا من التنظيم السابق بما يعرف بقلم الكتاب" (المنصوري، يوسف، 2016م، ص 10) (خاطر، 2022م، ص6)

يهدف نظام إدارة الدعوى "إلى فرض سيطرة مبكرة على الدعوى من خلال وضعها تحت إشراف وإدارة مختص – موظف إداري أو قاضٍ – وذلك بهدف وضع حد للتسويف والمماطلة في الدعوى من قبل أطرافها، وذلك من خلال وضع آليات تحقق النتيجة المرجوة" (موسى، 2018م، ص 46) (البريكي، 2021م، ص 93).

عُرفت إدارة الدعوى المدنية وفقًا للآلية التي يقوم عليها عملها، والغايات المرجوة منها بأنها: "مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تنظيم الدعوى وجمع البيانات، وتحديد جوهر النزاع وبحث التسوية أو استعمال الوسائل البديلة عن المحاكمة" (الرواشدة، 2010م، ص36، 37). وعرفت أيضًا بأنها: "مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تنظيم الدعوى وجمع بيانات الخصوم

وتحديد جوهر النزاع وبحث التسوية أو استعمال الوسائل البديلة عن المحاكمة (الوساطة، التحكيم)، وذلك لفض النزاع وديًا قدر الإمكان" (جودة، 2005م، ص47)

ولقد تعرض هذا التعريف للنقد؛ لأنه استعرض كافة مهام الدعوى المدنية بصورة شكلية دون بيان طبيعة ما نقوم به من أعمال، أهي أعمال قضائية أو إدارية لما يترتب على طبيعة التكييف من آثار (السيد، 2018م، ص45)

كذلك عُرفت إدارة الدعوى المدنية عن طريق استعراض مهامها بأنها: "السيطرة القضائية المبكرة على ملف الدعوى يقوم بها قاض يسمى مدير الدعوى، يتولى الإشراف على الملف فور وروده وتسجيله في سجلات المحكمة وإعداده بما يتفق وأحكام القانون، وإتاحة الفرصة للأطراف لتبادل وجهات النظر والمذكرات لاكتشاف عناصر الخلاف الحقيقية والأدلة المنتجة المتعلقة به، وذلك لتجهيز الملف لتسهيل الفصل فيه من قبل قاضي المحكمة" (الرواشدة، 2010م، ص44) (المرزوقي، 2022م، ص244)

ولكن تعرض هذا التعريف للنقد؛ لأنه لم يخرج عن مجرد استعراض لمهام إدارة الدعوى المدنية، ويؤخذ عليه أيضًا عدم إبرازه لطبيعة عمل إدارة الدعوى، هل هو عمل قضائي بحت أو عمل إداري؟ وإن كان ما يميزه عن غيره إظهاره للمهمة الرئيسية لإدارة الدعوى بأنها السيطرة المبكرة على الدعوى منذ لحظة تسجيلها (السيد، 2018م، ص45)

عُرفت إدارة الدعوى المدنية وفقًا للهدف من إنشائها بأنها: "إدارة قضائية في محكمة البداية يتولاها قاضي بداية أو أكثر، وموظفون يعملون تحت الإشراف على ملف الدعوى منذ قيده وعلى تبادل اللوائح بين الأطراف، ومحاولة حثهم على الصلح، وتحديد جوهر النزاع" (الكيلاني، 2021م، ص 111). وعرفت إدارة الدعوى المدنية وفقًا للفترة التي تتم فيها بأنها: "أن تصل الدعوى إلى قاضي الموضوع مستوفاة لجميع إجراءاتها، بحيث يكون الخصوم على استعداد للمحاكمة، على نحو لا يستغرق سوى جلسة واحدة أو جلسات قليلة للنطق بالحكم بعد وصولها إلى قاضي الموضوع" (المناصرة، 2012م، ص27)

يتضح مما تقدم بأنه يمكن الربط في تعريف إدارة الدعوى، بين المعنى العام للإدارة، والمعنى الفني للدعوى، من خلال التركيز على الجوانب الهيكلية والأهداف المبتغاة، من هذا النظام القانوني في القانون الإماراتي على وجه الخصوص، بحيث يمكن تعريف إدارة الدعوى المدنية بالوسائل الذكية في القانون الإماراتي بأنها "جهاز إداري يتبع القضاء، يعمل على تنظيم وتوجيه وحسن سير إجراءات الدعوى المدنية، وذلك عبر إحدى الوسائل التقنية الذكية، التي تتم خارج إطار سلطة قاضي الموضوع، بهدف تحقق الإجراء القضائي، وفقًا للشكل الإجرائي السليم، وبأسرع وقت ممكن"

المطلب الثاني: مميزات وعيوب إدارة الدعوى المدنية الذكية

أدى التزايد السريع لأعداد الدعاوى الناتج عن تزايد عدد السكان إلى الحاجة الملحة للبحث عن وسائل تهدف إلى اختصار أمد التقاضي وتحقيق النتائج المطلوبة بأسرع السبل وأبسطها، ومن هذه الوسائل نظام مكتب إدارة الدعوى (الكتبي، 2018م، ص 11)

إزاء ما تشهده كافة النظم القضائية في شتى دول العالم من تكدس للقضايا وتأخر الفصل فيها (الأخرس، 2012م، ص 178)، ونتيجة لما يلاقيه الخصوم والقضاة وأعوانهم من مشقة التقاضي وصعوبة إجراءاته وطول أمدها؛ فإن النظم القانونية في كثير من الدول، سعت إلى إيجاد بدائل لنظام التقاضي التقليدي (إبراهيم، 2020م، ص6)، ولا شك أن من أفضل الوسائل لحل هذه الإشكالية هو استخدام وسائل التقنية الحديثة في مباشرة إجراءات التقاضي، باعتبار أن تلك الوسائل قد اختصرت كثيرا من الوقت والإجراءات في مختلف المعاملات والمجالات، والقضاء ليس بمعزل عن هذا التطور التكنولوجي (الشرعة، 2010م، ص62)

في سبيل تحقيق العدالة الناجزة، توجه المشرع الإماراتي إلى تبني ما يسمى بـ "إدارة الدعوى المدنية Case Management" (الوسائل الذكية والتي تم تطبيقها في المحاكم الإماراتية اعتبارًا من الأول من مارس لسنة 2015 بناءً على قرار وزير العدل الإماراتي رقم (104) لسنة 2015، عند قيد الدعوى المدنية أو التجارية أو عند الطعن بالاستئناف أو النقض، ويهدف إلى اختصار إجراءات التقاضي (اللوزي، 2018م، ص 136).

الفرع الأول: مميزات إدارة الدعوى المدنية الذكية

يتميز تطبيق نظام إدارة الدعوى في القضاء المدني على وجه الخصوص بالعديد من المزايا لكل من الحكومة والقضاة والمتقاضين ولوكلائهم كالمحامين (أوتاني، 2012م، ص182). وسوف يتم استعراض تلك المزايا كالآتي:

أولاً- مزايا اقتصادية: وتتمثل تلك المزايا فيما يلي:

1. تتمثل في توفير الجهد والوقت والمال على جميع الأطراف المتعاملة بالحكومة الذكية (الترساوي، 2013م، ص95).
2. مساندة برامج التطوير والتنشيط الاقتصادي للدولة (حجازي، 2007م، ص11).
3. تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
4. إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات عديدة.

5. توحيد الجهود بين الدوائر الحكومية عبر بوابة إلكترونية واحدة (بوابة الحكومة الإلكترونية لدولة الإمارات، موقع إلكتروني).

ثانيًا- مزايا إدارية: ومن أهم هذه المزايا ما يلي:

1. تحسين الأداء الوظيفي للقضاة والموظفين في المحاكم.
2. القضاء على الروتين اليومي (ياسين، 2018م، ص 200).
3. الشفافية في التعامل ليكون أكثر وضوحًا وإلغاء الوساطة والمجاملة التي قد يتعرض لها رؤساء المحاكم والمديرون الإداريون.
4. تسريع تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها (منديل، 2014م، ص281).
5. تنظم بيئة عمل جديدة مختلفة تماما عن البيئة التقليدية في التقاضي الورقي (محمود، 2009م، ص30).

ثالثًا- مزايا اجتماعية: وتتجسد هذه المزايا فيما يلي:

1. تحفيز المتقاضين على استخدام وسائل الحكومة الإلكترونية ومواقع التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته في الهواتف الذكية (الدميري، 2014م، ص37).
2. تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الذكية (الخمايسة، 2017م، ص 231).
3. تفعيل كافة الأنشطة القضائية والدورات المختلفة وسهولة الإعلان عنها ونشر الوعي القانوني والتشريعات الجديدة (يوسف، 2019م، ص69).

خلاصة القول: إن استخدام وسائل التقنية الحديثة من قبل المحاكم ودوائر التقاضي له عديد من المزايا الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، بما يؤدي إلى تحقيق عدالة ناجزة تتسم بالدقة والسرعة وتقديم خدمات قضائية ذكية ميسرة عن طريق نظام إدارة الدعوى بالوسائل الذكية، ومدى ارتباط دور القاضي بالذكاء الاصطناعي في أثناء إجراءات إدارة الدعوى

الفرع الثاني: عيوب نظام إدارة الدعوى المدينة الذكية

أما عن عيوبه، تتمثل بشكل رئيسي في مجموعة من النقاط، وهي:

أولاً- في العديد من الدول لا تتوافر أحدث وسائل التقنية وتطورها السريع في توفير برامج اتصال بالصوت والصورة ورفع المستندات وأرشفتها؛ إذ تواجه تلك الدول صعوبة في توفير تلك البرامج الحديثة في جميع تعاملاتها لكلفتها العالية وميزانيتها الكبيرة، ويمثل هذا تحديًا للدول في تمويل مثل هذه المشروعات بالنسبة للحكومات الإلكترونية. كما يمثل صعوبة بالنسبة للخصوم ومحاميهم؛ لأن هذه التقنية ماتزال غير متاحة للجميع.

ثانيًا- ضعف الحماية الفنية لبرامج التقنية المستخدمة في عملية التقاضي من برامج القرصنة والفيروسات على الأجهزة الإلكترونية، ودخول المتطفلين وتسريب المعلومات. ويشكل هذا التخوف الرئيس على الإدارات الفنية التي تقوم بتوفير تلك البرامج للمحاكم من خلال الحد من الوصول إلى الوثائق الإلكترونية غير المصرح بها والتعديل بالحذف أو الإضافة، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهد لوضع المعايير والإجراءات الأرشيفية لمثل هذه الوثائق.

ثالثًا- الضعف في شبكات الاتصالات والبنية التحتية لقطاع الاتصالات الحكومية، وقدم الأجهزة المتوفرة في الدول النامية، وارتفاع أسعار البرامج مما يترتب عليه تراجع القدرة الشرائية لدى الحكومات. وهذه المشكلة قد لا تتضح جليًا في الدول المتقدمة التي تملك المقومات اللازمة، في حين أنها مشكلة قد تؤرق العديد من الدول التي لا تملك شبكات اتصال قوية تحمي البرامج الحكومية ومعاملاتها الإلكترونية.

رابعًا- من الصعوبات التي قد تواجه رقمنة القضاء مدى توافر الخبرات اللازمة لدى القضاة وموظفي المحكمة والخصوم ومحاميهم وغيرهم في التعامل مع مستلزمات رقمنة التقاضي، فقد يكون من الصعب تدريب القضاة وغيرهم من موظفي المحاكم على استخدام التقنيات الرقمية. إذا كان التدريب ناقص التمويل فقد يتأخر التحول إلى العدالة الرقمية

خامسًا- الصعوبة في إصدار التشريعات اللازمة في تنظيم أحكام التقاضي والمحكمة الرقمية، وهي المحكمة التي تختص بالنظر في الدعاوى عبر الوسائط الإلكترونية باختلاف مسميات تلك الوسائط، وإنشاؤها وكيفية تقديم الدعاوى فيها وآلية تقديم المستندات وإدارة المحاضر وإصدار الأحكام وكيفية تنفيذها، وذلك بنصوص واضحة لا لبس فيها، ولا شك أن الأخذ بالوسائل الحديثة في التقاضي يتطلب تعديلات تشريعية عديدة تسمح بذلك وتنظمه. وأيضًا عدم مواكبة النظام القانوني للتطور السريع ولوجود جمود في القوانين والقواعد القانونية المتعلقة بإجراءات التقاضي وعدم الاعتراف بوسائل تقنية حديثة. بما يعني أن القوانين الجامدة في العديد من الدول تتطور بصعوبة، بما يجعلها لا تلاحق التكنولوجيا

المبحث الثاني: آلية عمل الإدارة الذكية لإدارة الدعوى

تختص إدارة الدعوى المدنية بتحضير ملف الدعوى وإدارته، وقيد الدعوى وإعلانها، وتبادل المذكرات والمستندات وتقارير الخبراء. كما أنها تختص وفقًا للمواد (162) و (177) و (180) من قانون الإجراءات المدنية في التعديل الجديد، بقيد الطعون وإعلانها واستلام المذكرات وغيرها (مبروك، 2015م، ص 229؛ الزعبي، 2010م، ص 79)

أما عن دور مكتب إدارة الدعوى؛ فهو المسؤول عن تجهيز ملف الدعوى والتدقيق فيه، وبذل المساعي لتسهيل الحوار والتفاوض بين أطراف النزاع (الرواشدة، 2010م، ص 44). وقد نصت المادة (42 / 1) من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي، المعدلة بالقانون رقم 10 لسنة 2014 على أنه: "ترفع الدعوى إلى المحكمة بناءً على طلب المدعي، وذلك بإيداعها لدى مكتب إدارة الدعوى، أو بقيدها إلكترونيًا"، وتعمل إدارة الدعوى المدنية، بموجب المادة (42 / 3 مكرر)، على قيد الدعوى في السجل الخاص بإيداعها، ورقيًا أو إلكترونيًا (مبروك، 2015م، ص 102)، والتأكد من صحيفة الدعوى، وعدد أوراقها، وتوقيعها من الشخص المخول بذلك، ورقيًا أو إلكترونيًا، والعمل على تجهيز الملف الخاص بالدعوى والأوراق والمستندات اللازمة فيها، وإرفاقها مع ملف الدعوى، وتجهيز النسخ الخاصة بالمدعي، والنسخ الخاصة بالمدعى عليه (السرحان، 2013م، ص 232؛ مبروك، 2015م، ص 103).

يمكن القول بأن إجراءات الدعوى القضائية بالوسائل الذكية تتم بأساليب وضوابط تختلف عن إجراءاتها أمام المحاكم التقليدية (سليمان، 2015م، ص 133)

وعليه، أتناول هذا المبحث ضمن مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: رفع الدعوى وإعلان الأوراق القضائية.

المطلب الثاني: إدارة الجلسة وضبطها.

المطلب الأول: رفع الدعوى وإعلان الأوراق القضائية

يتم رفع الدعوى أمام المحكمة الرقمية وإعلان الأوراق القضائية عبر الوسائط والأجهزة الإلكترونية، على نحو يحقق تبسيط الإجراءات وراحة المتقاضين (السيد، 2018م، ص 45).

الفرع الأول: آلية رفع الدعوى

يتمثل أول إجراءات رفع الدعوى الإلكترونية في قيام المدعي بالتواصل مع أحد المحامين المعلوماتيين، وذلك بالدخول على الموقع الخاص به فيسطر شكواه على صفحته، ويترك له طلبًا بذلك، فإذا قبل المحامي الوكالة في الدعوى يقوم بإرسال رسالة بيانات للمدعي، وبذلك تنشأ علاقة تعاقدية إلكترونية بينهما، وتتحدد من خلالها أتعاب المحاماة وطريقة سدادها، ثم يقوم المدعي باستصدار توكيل لمحاميه ليتولى أمر الدفاع عنه وذلك بالطريق الإلكتروني (الكمال، 2018م، ص85)

يقوم المدعي بإرسال المستندات اللازمة لتأكيد دعواه والتوكيل للمحامي، فيقوم المحامي بكتابة صحيفة الدعوى الإلكترونية يدون بها كافة البيانات المطلوبة، ويذيلها بالتوقيع الإلكتروني، ثم يقوم بالدخول على موقع المحكمة الإلكترونية، فيطلب منه الموقع إدخال رقمه الكودي، بعدها يقوم الحاسوب الرقمي بالتحقق من صحة البيانات والتأكد من هوية مستخدم الموقع ويسمح له بالدخول ويفتح له قائمة لاختيار المحكمة ومقرها (محمود، 2015م، ص15 وما يليها).

يقوم المحامي بإرسال الصحيفة الإلكترونية موقعة منه إلكترونياً إلى موقع المحكمة مشفوعة بالبريد الإلكتروني الخاص به أو رقم الهاتف الذكي لمراسلته إلكترونيا، فتتم مراجعة بيانات الصحيفة بمعرفة مكتب إدارة الدعوى، والتأكد من استيفاء كافة المستندات اللازم إرفاقها ليتم تسجيلها كمحرر إلكتروني بالمحكمة، وبالنسبة لرسوم الدعوى فيتم سدادها عن طريق الدرهم الإلكتروني أو وسائل السداد المتعددة (تحويل بنكي أو ماستر كارت أو فيزا كارت) (محمود، 2017م، ص 320 وما بعدها)

ويقوم الحاسب الآلي بتوزيع الدعوى على إحدى الدوائر المختصة بشكل عشوائي، مع تحديد ساعة وتاريخ انعقاد الجلسة، وتتولى المحكمة عن طريق المحضر الإلكتروني إعلان المدعى عليه بالصحيفة، عن طريق البريد الإلكتروني (محمد، 2013م، ص 22)

الفرع الثاني: إعلان الأوراق القضائية

يُعد الإعلان القضائي هو الوسيلة الأساسية التي حددها قانون الإجراءات المدنية لتمكين الطرف الآخر من العلم بإجراء معين، ويكون ذلك بتسليم صورة الورقة القضائية لهذا الإجراء - بواسطة القائم بالإعلان - إلى المعلن إليه، أو من يحدده القانون بدلا منه (عمر، 2011م، ص20)، ولذا تعتبر ورقة الإعلان من أوراق المحضرين - القائمين بالإعلان (والي، 2009م، ص350 وما بعدها)

1. مفهوم الإعلان القضائي الذكي: وإذا كان ما تقدم هو تعريف الإعلان القضائي التقليدي، فلا يختلف عنه الإعلان القضائي الإلكتروني إلا باختلاف الوسيلة المستخدمة في الإعلان ذاته، أي أن يكون الإعلان بطريقة إلكترونية، ويعرف مصطلح "إلكتروني" في قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي بأنه: "كل ما يتصل بالتكنولوجيا الحديثة، ويكون ذا قدرات كهربائية أو رقمية أو مغناطيسية أو لاسلكية، أو بصرية أو كهرومغناطيسية أو مؤتمتة أو ضوئية أو ما شابه ذلك"[1].

2. تعريف المشرع الإماراتي: وقد انفرد بوضع تعريف خاص بالإعلان الإلكتروني، فعرفه المشرع الإماراتي في "القرار الوزاري رقم 260 لسنة 2019م الخاص بالدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية والصادر بتاريخ 27 / 3 / 2019م على أنه "أي إعلان قضائي باستخدام وسائل التقنية الحديثة". ولم نعثر على مبادئ قضائية بشأن الإعلان القضائي الإلكتروني نظرًا لحداثته.

على ذلك يمكن تعريف الإعلان القضائي الإلكتروني الذكي بأنه تلك الوسيلة أو الأداة التي يبلغ بها خصم واقعة معينة إلى علم خصمه، وذلك بإرسال صورة من الورقة المعلنة إليه بطريقة تكنولوجية حديثة؛ كالبريد الإلكتروني والفاكس والهاتف الذكي وغيرها

3. الإعلان القضائي يعد إجراءًا شكليًّا؛ إذ إنه يعد الإعلان القضائي أهم الإجراءات الشكلية التي تنظم سير الخصومة التي تكفل مبدأ المواجهة (مبروك، 2015م، ص136)؛ ذلك لأن الهدف من الإعلان القضائي إعلام المدعى عليه أو الخصم بطلبات الخصم الآخر لكي يتهيأ بتقديم ما يدعم مركزه القانوني في الحق المتنازع عليه، وذلك في الجلسة المحددة (قنديل، 2015م، ص57).

(1) المادة الأولى من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الاتحادي رقم (1) لسنة 2006م.

نظـرًا لأهميـة الإعلان القضائـي كأحـد أهـم إجـراءات التقاضـي، اهتـم المشـرع الإماراتـي بـه فـي قانـون الإجـراءات المدنيـة الاتحـادي رقـم 11 لسـنة 1992م ولائحتـه التنظيميـة الصـادرة بقـرار مجلـس الـوزراء رقـم 57 لسـنة 2018م وقـام علـى تنظيمـه مـن جميـع الجوانـب، بـدءًا مـن ورقـة التبليـغ، ومـرورًا بالجهـة التـي تجـري التبليـغ ومواعيـده وطريقـة وشـروط صحـة إجرائـه

4. تعديل المشرع الإماراتي في الإعلان القضائي: أدخل المشرع تعديلا جوهريًا بالقانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2014، وقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ في شهر مارس من عام 2015م، عندما اعتمد الوسائل الإلكترونية في الإعلان القضائي لاختصار إجراءات التقاضي بنسبة 50% من خلال الاستناد إلى وسائل تكنولوجية في نظام الإعلان، تعتمد على الإبلاغ عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية والفاكس والتلكس والفيديو كونفرانس ووسائل التواصل الاجتماعي.

5. الإعـلان القضائـي التقليـدي والذكـي: تكمـن تفرقـة الإعـلان القضائـي الإلكترونـي الذكي عـن الإعـلان القضائـي التقليـدي فـي خصوصيـة الوسـائل المسـتخدمة في الإعـلان ذاته، والتـي تكـون بيـن غائبيـن بوسـائل تقنيـة تجهـل مفهـوم الحـدود المكانيـة، بـل والإقليميـة، واللجـوء للوسـائل الإلكترونيـة فـي الإعـلان سـيعود بالفائـدة علـى الكافـة مـن القضـاة والمتقاضيـن؛ إذ إنـه سـيخلص القضـاة مـن الحاجة إلـى إعادة الإعـلان؛ لأن الإعلان بهذه الوسـائل يجـب أن يعـد إعلانًـا شـخصيًا، لـذا كان مـن الأجـدر اللجـوء للإعـلان القضائـي بواسـطة الوسـائل الإلكترونيـة، وهـو يعـد إجـراءً مهمًـا لابـد من اسـتيفائه قبـل الولوج في الدعـوى" (خليـل، 2015م، ص21) وهـو الأمـر الـذي أخـذ بـه المشـرع الإماراتـي.

يثـار التسـاؤل عـن وقـت إنتـاج الإعلان الإلكترونـي لأثـره، "فقـد نصـت المـادة الثامنـة مـن قـرار مجلـس الـوزراء رقـم 57 لسـنة 2018 في شـأن اللائحـة التنظيمية للقانون الاتحـادي رقم 11 لسـنة 1992 بشـأن قانـون الإجـراءات المدنيـة علـى أن الإعلان القضائـي التقليـدي منتـج لآثـاره؛ وخاصـة الإعلان القضائـي الـذي يتم بواسـطة البريـد الإلكتروني؛ باعتباره منتجًا لآثـاره منذ تاريخ وصولـه، فـي الوقـت الـذي يعتبـر فيـه الإعلان القضائـي الإلكترونـي منتجًـا لآثـاره، فاعتبـرت أن الإعلان المرسـل بواسـطة البريـد الإلكترونـي أو الرسـائل النصيـة منتجًـا لآثاره منذ وقت إرسـاله، الأمـر الـذي تكـون معـه هـذه المادة قـد نسـخت المـادة السـابقة" (فـولادكار، 2020م، ص 124)

أمـا الإعلان المرسـل بواسـطة الفاكس فيكـون منتجًـا لآثـاره عنـد وصولـه للمرسـل إليـه، أمـا المكالمـات الصوتيـة أو المرئيـة فتكـون منتجـة لآثارهـا منـذ تحققهـا، وذلـك وفقًـا لمـا جـاء بالفقـرة الرابعـة مـن المـادة السـابعة فـي القـرار الـوزاري رقـم 260 لسـنة 2019م المشـار إليـه سـلفًا، وامتـاز المشـرع الإماراتـي عـن نظيريـه -المشـرع الكويتـي والبحرينـي- بالنـص علـى وسـيلة المكالمـات الصوتيـة أو المرئيـة

جعلت المادة الثامنة من القانون الاتحادي الإماراتي رقم 11 لسنة 1992م الإعلان بالوسائل الإلكترونية كوسيلة احتياطية يتم اللجوء إليها عند تعذر الإعلان بالوسائل التقليدية، وهو بذلك يختلف عن المشرع الكويتي الذي جعل الإعلان بالوسائل الإلكترونية وسيلة أصلية، فضلًا عن أنها جعلت الإعلان بهذه الوسائل يكون بناءً على طلب من قبل الأطراف لمكتب إدارة الدعوى، وذلك وفقًا لما جاء بالقرار الوزاري رقم 259 لسنة 2019م الخاص بالدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية، والذي يختص بدوره في تحديد الوسيلة الأنسب ليتم بها الإعلان، وخولت وزير العدل بالحق في إقرار الوسائل التي سيتم الإعلان بواسطتها؛ كما فعل المشرع البحريني، وأضافت إلى ذلك إمكانية الإعلان بأي وسيلة يتفق عليها الأطراف وإن لم يقرها وزير العدل

المطلب الثاني: إدارة الجلسة وضبطها

من مهام القاضي إدارة الجلسة وضبطها، وله الاستعانة في ذلك بمعاونيه، وعند حضور أعضاء الدائرة لقاعة المحكمة في الميعاد المحدد لجلسة نظر الدعوى، يتم فتح الحاسوب بمنصة القضاء وعبر شبكة الاتصالات الداخلية المتوفرة بالمحكمة، والتي تربط جميع أقسام المحكمة، ويرسل ملف القضية إلى الحاسوب الخاص بالدائرة متضمنة كافة المحررات الإلكترونية المرسلة والمستقبلة بملف الدعوى الإلكتروني؛ مثل صحيفة الدعوى ومرفقاتها والتوكيلات الخاصة بالمحام المعلوماتي، وكل ما يتعلق بالإعلان من حيث موعده والكيفية التي تم بها، وتكون قاعة المحكمة مزودة من الداخل بشاشة عرض علوية فيعرض ملف الدعوى ليتسنى للحضور مطالعتها" (الترساوي، 2013م، ص 94)

عند مثول طرفي التداعي ووكلائهم تبدأ المحكمة بسماع الطرف المدعي ابتداءً، وانتهاءً بالمدعى عليه، ويتم إثبات الدفوع والطلبات بإحدى الطرق الذكية

1. محضر الجلسة الإلكتروني: "أن يتحدث الشخص ويقوم كاتب الجلسة بإدخال تلك المعلومات على الحاسوب على المحرر الإلكتروني للدعوى المعد لذلك وهو أشبه بمحضر الجلسة، وعلى أن يتم عرض تلك الدفوع والطلبات على شاشة العرض".

2. استخدام برنامج يحلل الأصوات بشكل ذكي: "أن يتحدث الشخص بواسطة برنامج voice talk عبر المايك المخصص لذلك، فيقوم البرنامج بنقل تلك الإشارات الصوتية وترجمتها إلى كلمات تدون على المحرر الإلكتروني، ويظهر على شاشة العرض الموجودة بقاعة المحكمة".

3. أرشفة المذكرات والمستندات بشكل ذكي: "أو بتقديم مستندات في الدعوى بشكل إلكتروني على نحو يحقق مبدأ علانية الجلسات وشفوية المرافعة". ويتحقق مبدأ

علنية الجلسة من خلال متابعة الجلسات رقميا، وهي خدمة يمكن من خلالها للخصوم أو لمن يمثلهم أن يتابع جلسات القضية المعنية من حيث تواريخها وتأجيلاتها عن بُعد، من خلال البريد الرقمي طالما أنها مرتبطة بالموقع الرقمي للمحكمة المختصة وبقضية معينة، وذلك عبر شبكة المعلومات، بل وسيكون في مراحل متقدمة من التقاضي الرقمي للمتقاضين الحق في مشاهدة الجلسة وسماعها عبر الموقع الرقمي للمحكمة المختصة. كما يمكن متابعة الطلبات التي يتقدم بها ذوو الشأن بعد تسجيلها في ضوء رقم المراجعة الذي في حوزة المستخدم للاستعلام عن حالة الطلب فيما بعد. ولضمان علانية الجلسات رقميا يمكن تصوير محتوى الجلسة والحضور ليتم نقل هذه الصورة على الصفحة الرئيسية للموقع الرقمي للمحكمة، بحيث يستطيع كل من له علاقة بالقضية أو أي مواطن الدخول إلى قاعة المحكمة وحضور جلساتها، أو أن يعرض محتوى القضية على الرابط الرقمي الخاص بعلانية الجلسات في الموقع الرئيسي للمحكمة على شبكة الإنترنت في حالة عدم الحضور الشخصي للأطراف، وذلك بواسطة كاميرات القاعة (وفي حالة صدور قرار من القاضي بنظرها سرآ يتم وقف التصوير وتشغيله بعد ذلك).

عليه فقد أصبح بالإمكان، ومن خلال استعمال السجلات والوثائق الإلكترونية دخول العامة من الجمهور إلى المحكمة. ومن غير استعمال السجلات والوثائق الإلكترونية إذا أراد أي من الخصوم الحصول على معلومات حول قضية معينة، فإنه يجب عليه أن يذهب إلى بناية المحكمة لعرض الطلب ورقيًا؛ أي أن يقدم طلبًا خطيًا إلى القاضي للحصول على تلك المعلومة، وعليه أن يدفع رسم الطابع أو مبلغ النسخ وغيرها مثلاً، إضافة إلى إهدار الوقت، وعلى العكس من ذلك فإن التأخير وفرض الرسومات يكون مستبعدًا تمامًا من خلال نظام التقاضي الإلكتروني؛ لأن كل شخص يستطيع عرض الوثائق التي يريدها على صفحات الإنترنت؛ لأنها مسجلة بسجلات إلكترونية يمكن الاطلاع عليها من قبل الجمهور

إذا ما كانت هناك حاجة إلى عقد الجلسات سرية، فيتم وقف تلك التقنيات، وذلك حسبما نص عليه القانون في هذا الشأن، ويأمر القاضي بجعل الجلسة سرية

يمكن من خلال الوسائل الإلكترونية تسجيل مرافعات الخصوم إلكترونيا، وحفظها على دعامات إلكترونية، حتى يتمكن القاضي من الاستعانة بها في تسبيب الأحكام، والاستعانة بها عند الطعن على الحكم خاصة فيما يتعلق بالأسباب التي تقوم على الإخلال بحق الدفاع (خليل؛ عواض، 2021م، ص297)

المبحث الثالث: دور القاضي المشرف على الإدارة الذكية

إن دخول التكنولوجيا عالم القضاء يستلزم قضاة واعين بعلوم العصر وأدواته، فالقاضي التقليدي لن يتمكن من الإلمام بمستجدات العصر وآلياته المتعددة، ورقمنه القضاء يظهر فيها الترابط الوثيق بين القانون والتكنولوجيا (إمام، 2018م، ص 59)، لذا ينبغي على القاضي مسايرة معطيات العصر التكنولوجي للاستفادة منها في فهم الواقع واستجلاء وجه الحق فيه (عمر، 1989م، ص 55). فتطبيق تقنية رقمنة القضاء يتطلب وجود قضاة تتوافر لديهم مهارات التعامل مع الحاسب الآلي والوسائط الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال عن بعد، والقدرة على إجراء المحاكمات من خلال حساب لكل منهم لدى منظومة الرقمنة، والتي لها موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت ضمن نظام قضائي معلوماتي (النيداني، 2009م، ص213 وما بعدها).

عليه، نتناول هذا المبحث في مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: تعريف القاضي الذكي أو الروبوت القاضي.

المطلب الثاني: مهام قاضي إدارة الدعوى المدنية الذكية وتقييمه.

المطلب الأول: تعريف القاضي الذكي أو الروبوت القاضي

تبرز التفرقة بين التقاضي الإلكتروني، وهو استخدام الوسائل الحديثة في التقاضي بشكل عام، وبين القاضي الذكي؛ إذ يمكن إدخال البرامج الحديثة من إصدار الأحكام إلكترونيا دون تدخل البشر (إبراهيم، 2020م، ص16؛ الكرعاوي، 2017م، ص22)، "بما يعني أن تدار جميع العمليات والمعاملات دون وجود موظفين، وذلك بالاعتماد على أجهزة متطورة تقدم وتحلل وتعطي النتائج المطلوبة. وسيكون التقاضي آليا من بداية مراحل التقاضي حتى تنفيذ الحكم دون تدخل بشري، وهو ما سيحدث ثورة قضائية كبيرة (المرزوقي، 2022م، ص 246)

الفرع الأول: تعريف القاضي الذكي

يمكن تعريف القضاء الذكي بأنه: "نظام قضائي ذكي، تتم فيه جميع إجراءات التقاضي ابتداءً من رفع الدعوى حتى تنفيذ الحكم، باستخدام التطبيقات الذكية الرسمية والمعتمدة من الجهات القضائية عبر الشبكات المتخصصة والآمنة" (المرزوقي، 2022م، ص 247)

يلاحظ أن هذا التعريف يتضمن أمرين؛ أولهما استخدام الوسائل الحديثة، وإدراكه بالتطور الذي ستؤول إليه المحاكم باستخدام تلك التقنية، وثانيًا أن تصبح المحكمة غير موجودة ماديًا وليس لديها كيان ولكنها عبارة عن محكمة افتراضية رقمية

تساهم عملية التقاضي الذكي بشكل فعال في إتمام إجراءات التقاضي بين الطرفين على وجه السرعة، ودون اللجوء للذهاب إلى المحكمة (سليمان، 2015م، ص 68)

بناءً على ما سبق يتبين أن القاضي الذكي هو: تطبيق معد من قبل جهة قضائية معتمدة، يوفر الخدمات القضائية ويصدر الأحكام بناء القوانين والأحكام والقرارات المخزنة به مسبقًا، وما يقدمه أطراف النزاع من بيانات ومستندات دالة، بعد التأكد من صفاتهم وهوياتهم، وكذلك نشر الأحكام سواء كانت ابتدائية أو استئنافية أو صادرة من محاكم النقض بعد صدورها

أورد المشرع الإماراتي بعض التعديلات على قانون الإجراءات المدنية[1] في "المادة (332)، وسماه المشرع "استخدام تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات المدنية"، وعرفه بأنه: "استخدام وسائل التواصل المرئي والمسموع بين طرفين أو أكثر لتحقيق الحضور عن بُعد وتبادل المستندات، والتي تشمل قيد الدعوى وإجراءات الإعلان والمحاكمة والتنفيذ، والتي تتم عبر استخدام تلك التقنية"

صدر مؤخرًا قرار وزاري من وزير العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 260 بتاريخ 27 / 3 / 2019م في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية، وأشار فيه إلى تعريف صريح بشأن المحاكمة عن بعد؛ إذ عرفها بأنها: "إجراءات التقاضي المدنية- غير الجزائية- التي تباشر باستخدام وسائل الاتصال عن بُعد، أو عبر الوسائط الإلكترونية، لتحقيق الحضور عن بُعد وتبادل المستندات، والمذكرات، وتشمل في مفهوم هذا القرار قيد الدعوى وإجراءات المحاكمة أمام مكتب إدارة الدعوى وأمام المحكمة وإصدار الحكم"

ما يلاحظ من خلال سرد التعريف أنه قد جاء شاملا جميع أنواع الاستخدامات التقنية والوسائط الإلكترونية وفي جميع مراحل التقاضي منذ بدايتها وحتى تنفيذها (الكرعاوي، 2017م، ص 27).

الفرع الثاني: الهدف من القاضي الذكي ودوره

إن الهدف الرئيسي من فكرة القاضي الذكي هو تبسيط إجراءات التقاضي، والتي تتم من خلال الأجهزة الإلكترونية التي تقوم بالتجميع والمعالجة القانونية للمعلومات وأيضًا تخزينها واسترجاعها، وتقوم الأجهزة الإلكترونية بتوثيق حياة القضية منذ بدايتها حتى نهايتها (الترساوي، 2013م، ص 95).

(1) القانون رقم (10) لسنة 2014 والمرسوم بقانون رقم (10) لسنة 2017م.

يقوم القاضي في البداية بواسطة موظفين متخصصين حاسوبيا بتحضير المتداعين أو وكلائهم، ومباشرة المحاكمة التي تدون بموجب برنامج حاسوبي بالصوت والصورة، ويقوم القاضي بالاستماع لأقوالهم ومرافعاتهم ودفاعهم، وهذه العملية يتم تصويرها لتحقيق مبدأ علانية المحاكمة الرقمية، كما يتم تدوينها إلكترونيا.

كذلك يقوم القاضي بالاتصال بالموظفين والاستعلام والاستفسار حول الأمور الإدارية والإجرائية المتعلقة بالدعاوى، ويباشر هؤلاء القضاة تطبيق إجراءات التقاضي الرقمي، وتدوينها في ملف الدعاوى الإلكتروني. (الشرعة، 2010م، ص 62)

الفرع الثالث: واقع القاضي الروبوت

إن فكرة استخدام "الروبوت القاضي أو القاضي الذكي" في المحاكم ليست بالجديدة، فقد تم بالفعل استخدام هذه التقنية الوليدة في جمهورية إستونيا؛ إذ تم استخدام قاض يعمل بالذكاء الاصطناعي لتسوية دعاوى قضائية صغيرة تصل إلى 6000 جنيه إسترليني، مما أتاح للمهنيين البشريين التفرغ لقضايا أكبر (محمد، 2021م، ص 44). كما تستخدم الصين نظام قضاة الذكاء الاصطناعي والمحاكم الإلكترونية والأحكام الصادرة على تطبيقات الدردشة، وذلك منذ عام 2017، فقد عالجت "المحكمة المتنقلة" التي تم إنشاؤها على منصة التواصل الاجتماعي الصينية الشهيرة "We chat". وأكثر من ثلاثة ملايين قضية قانونية أو إجراءات قضائية أخرى منذ إطلاقها، تضمنت النزاعات التجارية عبر الإنترنت وقضايا حقوق الطبع والنشر وقضايا أخرى متعلقة بمنتجات التجارة الإلكترونية

مع ذلك، لن يتولى "الروبوت القاضي أو القاضي الذكي" مهام معظم كبار القضاة؛ وذلك لأنهم سيكونون بحاجة إلى وضع سوابق ملزمة قانونا وإنشاء قوانين جديدة والإشراف على الطعون، وإنما سيقتصر استخدام الروبوت كبديل لأداء الأدوار القانونية الأخرى، بما في ذلك المحامون الآليون وموظفو مكتب إدارة الدعوى (الغانم، 2017م، ص 50)

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فإنها تحرص على إدخال الذكاء الاصطناعي إلى قطاع القضاء، بما يسهل التقاضي على جميع الأطراف ويلغي تكدس القضايا ويسرع إصدار الأحكام، ويضع القوانين والتشريعات التي تحدد الإطار العام الذي يعمل فيه الذكاء الاصطناعي، وما يترتب عليه من أخطاء وأضرار محتملة. وبالمستقبل سيقوم بدور القاضي، في تحليل بيانات المتعاملين وتصنيف القضايا وأنواعها بدقة كبيرة، وكل ما يتعلق بالقوانين والتشريعات المتخصصة بكل محكمة، ثم يغذي بها عقله ويجدولها ويجد ما بها من تشابه، ويتعلم منها ويبني خبرته القضائية. وعند عرض قضية جديدة على النظام، يربط الحقائق المتشابهة مع قضية سابقة، ثم يجزم في حكمها، فيتنبأ بالحكم في وقت يقاس بأقل من ثانية.

وهنا تبرز التفرقة بين التقاضي باستخدام الوسائل الحديثة وبين الذكاء الاصطناعي، فاستخدام وسائل التقنية الحديثة يعني استخدام المكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية، أو الرسائل النصية على الهاتف المحمول، أو التطبيقات الذكية، أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو وسائل التقنية الأخرى في عملية التقاضي من خلال مكتب إدارة الدعوى أو المحكمة، في حين أن استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي يعني إدخال البرامج الحديثة من إصدار الأحكام إلكترونيا دون تدخل البشر (إبراهيم، 2020، ص16) (الكرعاوي، 2017م، ص22)، بما يعني أن تدار جميع العمليات والمعاملات دون وجود موظفين، وذلك بالاعتماد على أجهزة متطورة تقدم وتحلل وتعطي النتائج المطلوبة (المرزوقي، 2022م، ص 246). فاستخدام وسائل الاتصالات الحديثة في التقاضي؛ للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تيسير التقاضي، وإن هذه الاستفادة قد تكون جزئية وهو ما يطلق عليه "التقاضي بوسائل تقنية حديثة"، وقد تكون كاملة، وهو ما يطلق عليه "القاضي الذكي"، وهي تعني الانتقال من تقديم خدمات التقاضي والمعاملات بشكلها الورقي إلى الشكل الإلكتروني عبر وسائل إلكترونية حديثة دون تدخل عنصر بشري نهائيا (النقبي، 2020م، ص79)

المطلب الثاني: مهام قاضي إدارة الدعوى المدنية الذكية

من مهام قاضي إدارة الدعوى المدنية الإشراف على ملف الدعوى واتخاذ الإجراءات اللازمة لتبليغ أطراف الدعوى، وكذا عقد اجتماع مع أطراف النزاع وحل النزاع وديًا، وتحرير محضر بإجراءات إدارة الدعوى وإحالته لقاضي الموضوع. وسوف يتم تناولها كالآتي:-

الفرع الأول: الإشراف على ملف الدعوى

نصت المادة (17) في البند رقم (4) من قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2018 في شأن اللائحة التنظيمية للقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 بشأن قانون الإجراءات المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة على أنه: "للقاضي المشرف أن يصدر قرارًا بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسم أو بإثبات الترك أو التنازل أو ندب الخبرة وإحالة الدعوى للتحقيق وسماع الشهود واستجواب الخصوم، كما له توقيع الجزاءات الإجرائية المقررة في القانون، وحق الاجتماع بأطراف الدعوى المعروضة، وعرض الصلح عليهم ومحاولة التوفيق بينهم، وله في سبيل ذلك أن يأمر بحضورهم شخصيًا، فإذا تم الصلح يصدر قرارًا يثبت فيه هذا الصلح ومضمون اتفاق الأطراف، ويكون له قوة السند التنفيذي"

يتضح مما سبق أن قاضي إدارة الدعوى يتولى الجانب القانوني والإشراف والرقابة على موظفي الإدارة ومراقبة مدى سلامة الإجراءات (غزلان، 2012م، ص 100)

كما أن إشراف القاضي الذكي على ملف الدعوى قد يتحقق من خلال دمج الاجراءات الإدارية لموظفي إدارة الدعوى، ومتابعة القاضي المشرف مدى تحقق الإجراءات الإدارية من خلال إنشاء نظام إداري ذكي يتمتع بدمج الإجراءات الإدارية المتعلقة بالإشراف على ملف الدعوى، بحيث يقوم باتخاذ القرارات الإدارية التي من شأنها الإشراف على الإعلانات وحضور الأطراف، وقدرته على محاكاة عملية تقديم الأطراف بالدفاع والدفوع بشكل تنظيمي، استنادا إلى النصوص التشريعية التي وضعها المشرع الإماراتي بشأن استخدام وسائل الاتصال الحديثة

الفرع الثاني: اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبليغ أطراف الدعوى

يشرف قاضي إدارة الدعوى على الإجراءات التي يقوم بها الموظفون، والمتعلقة بتبليغ أطراف الدعوى ومذكرات الدفاع، وإعادة تبليغها للمدعين، والتأكد من سلامة إجراءاتها واحترام الآجال القانونية للتبليغ، وذلك لتفادي بطلان إجراءات التقاضي، والتمكن من السيطرة عليه ومعالجة المشاكل في أقرب وقت ممكن، والغاية هي إتمام إجراءات التبليغ بشكل صحيح واستكمال عملية تقديم وتبادل المذكرات بشكل سليم، ليتم تهيئة الدعوى قبل إحالتها على قاضي الموضوع، الأمر الذي يساعد على تخطي مرحلة من أهم مراحل عملية التقاضي وهي مرحلة التبليغ (التكروري، 2009م، ص 355)

حدد القانون الأشخاص والمؤسسات المنوطة بأن تسلم لهم صورة الإعلان، وذلك حسبما ورد في "المادة (7) من قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2020 بتعديل بعض "أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2018 في شأن اللائحة التنظيمية للقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 بشأن قانون الإجراءات المدنية في دولة الإمارات" (جودة، 2005، ص 47)

حسب "المادة (3) من قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2018 في شأن اللائحة التنظيمية للقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 بشأن قانون الإجراءات المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة فإنه: "يتم الإعلان بناءً على طلب الخصوم أو أمر المحكمة أو مكتب إدارة الدعوى بواسطة القائم بالإعلان، أو بالطريقة التي تحددها اللائحة" (الرواشدة، 2010م، ص 36، 37)

الفرع الثالث: عقد اجتماع مع أطراف النزاع

من مهام قاضي إدارة الدعوى المدنية، تعيين جلسة لأطراف الدعوى وتبليغهم بموعدها وفق الأصول المقررة، والغاية من هذا الاجتماع، البحث في موضوع الدعوى بالتعاون مع أطراف الخصومة والتأكد بحضورهم من صحة كافة إجراءاتها، ثم العمل بناءً على محتويات ملف الدعوى، على حصر نقاط الاتفاق والاختلاف بين الخصوم أي حصر محل النزاع وعبء الإثبات في حدود الوقائع المختلف عليها، وإخراج الوقائع محل الاتفاق من موضوع النزاع والتي يتم تثبيتها من طرف قاضي إدارة الدعوى المدنية بمثابة إقرارات قضائية ملزمة وحجة قاطعة على صاحبها، ويجب على قاضي الموضوع الأخذ بها متى استوفت شروطها وأركانها" (غزلان، 2012م، ص 85)

الفرع الرابع: العمل على حل النزاع وديًا بإحدى الطرق البديلة

بعد التأكد من صحة إجراءات الدعوى الإدارية وحصر موضوع النزاع، ينتقل قاضي إدارة الدعوى المدنية إلى مرحلة البحث عن تسوية ودية وسريعة للنزاع، إما من خلال بذل مساعيه للتوصل إلى الصلح، أو إحالته على وسيط باتفاق الأطراف (الزعبي، 2010م، ص 138).

الفرع الخامس: تحرير محضر بإجراءات إدارة الدعوى وإحالته لقاضي الموضوع

يقوم قاضي إدارة الدعوى بتحرير محضر بجميع الإجراءات التي أشرف عليها، بما فيها نتائج المباحثات والإقرارات، وحصر الوقائع الجوهرية في النزاع وإحالته برفقة ملف الدعوى على محكمة الموضوع، لتبدأ إجراءات التقاضي والمرافعة أمام قاضي الموضوع الذي يبدأ في بحث النزاع انطلاقًا مما انتهى إليه قاضي إدارة الدعوى المدنية من إجراءات، ويجب أن يدون في هذا المحضر عقد الصلح الذي يمثل نهاية النزاع، وهو الوجه الذي يتقارب فيه مع حكم القضاء" (الكردي، 1996م، ص440)

هنا يثور التساؤل حول: "دور القاضي الذكي أو الروبوت القضائي للإشراف على مكتب إدارة الدعوى؛ إذ إن فكرة استخدام الروبوت القاضي أو القاضي الذكي في المحاكم ليست بالجديدة، فقد تم بالفعل استخدام هذه التقنية الوليدة في جمهورية إستونيا؛ إذ تم استخدام قاض يعمل بالذكاء الاصطناعي لتسوية دعاوى قضائية صغيرة تصل إلى 6000 جنيه إسترليني، مما أتاح للمهنيين البشريين التفرغ لقضايا أكبر. كما تستخدم الصين نظام قضاة الذكاء الاصطناعي والمحاكم الإلكترونية والأحكام الصادرة على تطبيقات الدردشة وذلك منذ عام 2017، فقد عالجت المحكمة المتنقلة التي تم إنشاؤها على منصة التواصل الاجتماعي الصينية الشهيرة We chat أكثر من ثلاثة ملايين قضية قانونية أو إجراءات قضائية أخرى منذ إطلاقها، كما تضمنت النزاعات التجارية عبر الإنترنت وقضايا حقوق الطبع والنشر وقضايا أخرى متعلقة بمنتجات التجارة الإلكترونية".

مع ذلك، لن يتولى الروبوت القاضي أو القاضي الذكي مهام القاضي أو القضاة؛ وذلك لأنهم سيكونون بحاجة إلى وضع سوابق ملزمة قانونا وإصدار تشريعات حديثة تتناسب والتقنيات المعاصرة

أما عن توجه دولة الإمارات العربية المتحدة؛ "فإنها تحرص على تقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع القضاء، بما يسهل التقاضي على جميع الأطراف ويلغي تكدس القضايا ويسرع إصدار الأحكام، ويضع القوانين والتشريعات التي تحدد الإطار العام الذي يعمل فيه الذكاء الاصطناعي، وما يترتب عليه من أخطاء وأضرار محتملة. وبالمستقبل سيقوم بدور القاضي، في تحليل بيانات المتعاملين وتصنيف القضايا وأنواعها بدقة كبيرة وكل ما يتعلق بالقوانين والتشريعات المتخصصة بكل محكمة، ثم يغذي بها عقله ويجدولها ويجد ما بها من تشابه، ويتعلم منها ويبني خبرته القضائية. وعند عرض قضية جديدة على النظام، يربط الحقائق المتشابهة مع قضية سابقة، ثم يجزم في حكمها، فيتنبأ بالحكم في وقت يقاس بأقل من ثانية" (الذكاء الاصطناعي، 2023، موقع إلكتروني). وقد اتضح ذلك من خلال مجموعة من التشريعات الحديثة، باستحداث ما يعرف بمكتب إدارة الدعوى المدنية بموجب تعديل قانون الإجراءات المدنية السابق، وذلك بالقانون رقم (10) لسنة 2014، ليتولى القيام بالإجراءات القانونية التي تمتد من لحظة قيد الدعوى أو الطعن إلى حين بدء جلسات المحاكمة. ثم بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2017 عدل المشرع بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية السابق، وأضاف بابًا سادسًا جديدًا بعنوان: "استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية"، بما يضمن الإدارة الذكية لقيد وتحضير وتجهيز الدعوى المدنية وإدارتها؛ سعيا من المشرع نحو تحقيق سرعة الفصل في الدعاوى وتقليص أجل البت فيها. وكان قد صدر القرار الوزاري رقم (260) لسنة 2019 بشأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية، والذي وضع مصطلحات منضبطة لكل العناصر المتعلقة برقمنة القضاء، وأوضح كيفية سير مراحل الدعوى بداية من قيدها وإعلانها وحضور الخصوم وتبادل المذكرات حتى المداولة وصدور حكم فيها وتذييلها بالصيغة التنفيذية

لاحقاً تبنى المشرع ذات النهج في التعديلات التي طرأت على قانون الإجراءات المدنية السابق، إلى أن صدر قانون الإجراءات المدنية الحالي بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 42 لسنة 2022، والذي بدأ العمل به في 2 / 1 / 2023. وتضمن الباب السادس منه: استخدام تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات المدنية في المواد من (328) إلى (338) منه، وهي تسعى إلى توظيف وسائل الاتصال الحديثة في العمل القضائي، بحيث تقوم المحكمة بكافة الأعمال القضائية المخولة لها بموجب القانون، بما فيها الفصل في الدعاوى وإصدار الأحكام عبر وسائل الاتصال الحديثة

الخاتمة:

إن الإجراءات الذكية لإدارة الدعوى المدنية تقوم على أن يتولى مكتب إدارة الدعوى المدنية الإشراف على المهام الإدارية المتعلقة بإجراءات سير الدعوى وذلك عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة. ومن شأن هذا توفير الجهد والوقت لتدبير المهام المنوطة به والتخفيف على قاضي الموضوع، علمًا بأن المرحلة الإدارية في قيد وتجهيز وتحضير الدعوى غالبًا ما تأخذ الحيز الأكبر خلال فترة التقاضي بسبب صعوبة تبليغ الأطراف وتجميع البيانات والمستندات، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على سرعة الفصل في الدعوى وتقليص أجل البت فيها

مسايرة للاتجاه الإجرائي الحديث، "في دولة الإمارات العربية صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات المدنية، الذي تضمن في الباب السادس استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية في المواد من (328) إلى (338) منه.

صار من واجبات مكتب إدارة الدعوى المدنية، العمل على التحقق من توافر الشكل القانوني لصحيفة الدعوى، وتوافر البيانات القانونية التي تطلبها المشرع، واستيفاء الرسوم القانونية عن الدعوى، وإرفاق الوصل الخاص بذلك، كما يجب التأكد من إعلان المدعي، أو من يمثله بموعد الجلسة القادمة، وتدوين علمه بذلك، سواء بالشكل التقليدي أو عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة وهو ما يعرف بالإدارة الذكية للدعوى المدنية

من خلال العرض السابق فقد خلصت الدراسة لعدة نتائج وتوصيات نعرضها كالآتي:

أولا- النتائج:

1. يُعد نظام إدارة الدعوى المدنية الذكية من الأساليب الحديثة التي أخذ بها القضاء الإماراتي، لتخفيف العبء على المحاكم بداية من رفع الدعوى وانتهاءً بتنفيذ الحكم، وذلك بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات المدنية.

2. منح المشرع الإماراتي لقاضي إدارة الدعوى المدنية دورًا إيجابيًا، فلم يُعد قاصرا على الإشراف على مكتب إدارة الدعوى فقط، بل يهدف إلى حُسن سير القضاء وتنظيمه، من خلال تفعيل دوره الرقابي في مراقبة صحة الإجراءات المتخذة من قبل الخصوم.

3. تطبيقات القاضي الذكي ما زالت استرشادية للمتقاضين، ولم يعمل بها بشكل كامل، ويشترط لعملها بشكل كامل تشريعات جديدة وإجراءات خاصة في إصدار مثل تلك الأحكام دون تدخل قاضٍ بشري.

4. لم يمنح المشرع الإماراتي، مكتب إدارة الدعوى أية صلاحيات، تتعلق بالتسوية أو الصلح أو إعداد جدول زمني لنظر الدعوى، والإجراءات التي تتم في الدعوى أمام قاضي الموضوع، كما لا توجد أية سلطات لإدارة الدعوى المدنية، في التدخل في استبعاد الأدلة غير المنتجة في الدعوى، وبالطبع فهذا ناتج عن عدم تعيين قاضٍ لإجراءات إدارة الدعوى المدنية. وذلك على خلاف القانون الأمريكي، الذي منح سلطات لقاضي إدارة الدعوى المدنية، في إجراء الصلح أو استبعاد الأدلة غير المنتجة وتحديد جدول زمني لنظر الدعوى.

5. لا توجد صيغة ملزمة للإعلان القضائي التقليدي أو الإلكتروني، وإن كان العمل قد جرى على اتباع صيغة معينة من الإعلان، إلا أن هذه الصيغة ليست ملزمة؛ إذ تطلب القانون اشتمال ورقة الإعلان على بيانات معينة، وهي خانات محددة بعينها في الموقع الإلكتروني.

ثانيًا- التوصيات:

1. أوصي باعتماد وتفعيل التعامل عن طريق تطبيق (UAE PASS) الهوية الرقمية؛ إذ يتم إرسال جميع المراسلات الإلكترونية من إخطارات وتبليغات من خلال هذا التطبيق.

2. الحاجة الملحة إلى إنشاء بريد خاص لكل مواطن ومقيم في الدولة يكون كرقم الهوية بالنسبة له، فيتم عبره إرسال جميع المراسلات الإلكترونية من إخطارات وتبليغات وقرارات، بما يساهم بشكل كبير في حل مسألة الإعلان نهائيًا.

3. لم يحصر المشرع الإماراتي الوسائل المستحدثة في الإعلان القضائي في الفاكس أو البريد الإلكتروني، وإنما تشمل ما يقوم مقامها من وسائل التقنية الحديثة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل، أو بأية وسيلة يتفق عليها الطرفان، وكان من الأولى أن ينص المشرع على قاعدة موضوعية يقاس عليها وسائل التقنية الحديثة التي يجوز الاعتماد عليها.

4. الاستعانة بالوسائل الحديثة الذكية المرتبطة بتحقيق الإعلانات بين الأطراف من خلال متابعة عائدية العناوين؛ حتى يتسنى للنظام تتبع الإعلان وتحقيق الغاية من الإجراء.

5. تنظيم تبادل الاطلاع وتحقق مبدأ المواجهة بين الأطراف من خلال نظام أرشفة المذكرات والمستندات الذكي الذي يمكن القاضي المشرف الذكي من خلاله اتخاذ القرار، وقد يتخذ ثلاث صور: ندب الخبير - الإحالة للمحكمة الموضوعية للفصل في الدعوى - تنظيم حق الصلح والتسوية من خلال قدرة التطبيق على محاكاة البيانات المزود بها.

قائمة المصادر والمراجع:

إبراهيم، خالد ممدوح (2020). إجراءات التقاضي عن بعد في المواد المدنية والجزائية في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة. دار الفكر الجامعي.

الأخرس، نشأت (2012). شرح قانون أصول المحاكمات المدنية. دار الثقافة.

إمام، سحر عبد الستار (2018). انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء. بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. عدد 10. https://doi.org/10.33812/1834-000-010-001

أوتاني، صفاء (2012). المحكمة الإلكترونية، المفهوم والتطبيق. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28، عدد 1.

البريكي، سعيد عمر سعيد (يناير 2021). إدارة الدعوى المدنية في القانون الإماراتي. مجلة القانون المغربي. دار السلام للطباعة والنشر. عدد 46. https://doi.org/10.37258/1282-000-046-007

الترساوي، محمد عصام (2013). تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية. دار النهضة العربية.

التكروري، عثمان (2009). الكافي في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية (ط.2). بدون دار نشر.

جودة، محمد نصر الدين (2005). إدارة الدعوى المدنية. دار وائل للنشر.

حجازي، عبد الفتاح بيومي (2007). النظام القانوني للحكومة الإلكترونية. الكتاب الثاني. الحماية الجنائية والمعلوماتية للحكومة الإلكترونية. دار الكتب القانونية.

خاطر، محمود ربيع (2022). الوافي لتشريعات وأحكام الإمارات العربية المتحدة. قانون الإجراءات المدنية المعدل معلقا عليه بأحدث أحكام القضاء. دار محمود للنشر.

خليل، حسين إبراهيم (2015). الإعلان القضائي عن طريق البريد الإلكتروني في النظرية والتطبيق. دار الفكر والقانون.

خليل، حسين إبراهيم وعواض، يوسف سيد سيد (2021). التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية بين النظرية والتطبيق. دراسة مقارنة في ضوء التشريعات الأجنبية والعربية. دار الفكر والقانون.

الخمايسة، صدام محمد طالب (2017). الحكومة الذكية ما بعد الحكومة الإلكترونية. قنديل للطباعة والنشر والتوزيع.

الدميري، محمد صابرين (2014). دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي. منشأة المعارف.

الرواشدة، محمد نصر (2010). إدارة الدعوى المدنية في النظام القضائي. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الزعبي، عوض (2010). الوجيز في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني. مكتبة الجامعة.

السرحان، بكر (2013). قانون الإجراءات المدنية. مكتبة الجامعة.

سليمان، داديار حميد (2015). الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

السيد، غانم محمد عبد النبي (2018). إدارة الدعوى المدنية ونظامها الإجرائي. دار النهضة العربية.

الشرعة، حازم محمد (2010). التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية. دار الثقافة للنشر.

عمر، نبيل (1989). امتناع القاضي عن القضاء بعلمه الشخصي. منشأة المعارف.

عمر، نبيل إسماعيل (2011). إعلان الأوراق القضائية. دراسة تحليلية وعملية في الفقه والقضاء المصري الفرنسي.

الغانم، عبد العزيز بن سعد. (2017). المحكمة الإلكترونية. دراسة تأصيلية مقارنة. دار جامعة نايف للنشر.

غزلان، عبد الله (2012). مجموعة الأحكام القضائية الصادرة عن الهيئة العامة.

فولادكار، مايا مصطفى (2020). النظام القانوني للتبليغ الإلكتروني في التشريع الفرنسي طبقًا لأحدث التعديلات. دار الجامعة الجديدة. https://doi.org/10.36540/1914-008-002-013

قنديل، مصطفى متولي (2015). الوجيز في القضاء والتقاضي وفقًا لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة. (ط.3). الآفاق المشرقة ناشرون.

الكتبي، جواهر جمعة (2018). نظام إدارة الدعوى وفقًا لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي. دار النهضة العربية. دار النهضة العلمية.

الكردي، جمال (1996). محاضرات في القانون الدولي الخاص. دار النهضة العربية.

الكرعاوي، نصيف جاسم عباس (2017). التقاضي عن بعد. دراسة مقارنة. منشورات الحلبي الحقوقية.

الكمال، زيد كمال محمود (2018). خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية. دراسة مقارنة. [رسالة ماجستير. كلية الحقوق. جامعة الإسكندرية].

الكيلاني، محمود محمد (2021). إدارة الدعوى المدنية والتطبيقات القضائية. دار الثقافة.

اللوزي، عادل سالم محمد (يوليو 2018). فاعلية إدارة الدعوى المدنية في تحقيق العدالة الناجزة في القانون الإماراتي مقارنة مع القانون الأمريكي. دراسة نظرية تطبيقية. مجلة الأمن والقانون. أكاديمية شرطة دبي، (26)، عدد 2. https://doi.org/10.54000/0576-026-002-003

مبروك، عاشور (2015). دراسات في قانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (الكتاب الأول). (ط.2).، منشورات أكاديمية شرطة دبي.

محمد، عمرو طه بدوي (ديسمبر 2021). النظام القانوني للروبوتات الذكية. دراسة تحليلية مقارنة. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. كلية الحقوق. جامعة القاهرة، (7)، عدد 2. https://doi.org/10.21608/jdl.2021.209788

محمد، محمود مختار عبد المغيث (2013). استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني. دار النهضة العربية.

محمود، سيد أحمد (2009). دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء المصري والكويتي. دار النهضة العربية.

محمود، سيد أحمد (2015). إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني وإلكترونية التحكيم والتحكيم الإلكتروني. دراسة مقارنة. دار الفكر والقانون.

محمود، سيد أحمد (2017). نحو إلكترونية القضاء المدني الإماراتي. بحث منشور مجلة الحقوق. جامعة عين شمس. المعنون: "بـ مؤتمر القانون والتكنولوجيا. المنعقد في ديسمبر 2017.

المرزوقي، عبد الله محمد علي سليمان (2022). التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي) وإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي) دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية. 18(2). https://doi.org/10.36394/jls.v18.i2.7

المناصرة، مجد وليد عطا (2012). إدارة الدعوى المدنية وتطبيقاتها العملية وفقًا لأحكام القانون الأردني. [رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص. قسم القانون الخاص. كلية الحقوق. جامعة الشرق الأوسط].

منديل، أسعد فاضل (2014). التقاضي عن بُعد. دراسة قانونية. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، (1)، عدد 21.

المنصوري، محمد العوامي ويوسف، أمير فرج (2016). إجراءات رفع الدعوى والتداعي أمام المحاكم طبقًا لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي. مكتبة الوفاء القانونية.

موسى، حوراء (2018). نظام إدارة الدعوى وفقا لقانون الإجراءات المدنية الإماراتي والأردني. دار النهضة العربية.

النقبي، سعيد علي (2020). المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة. دار النهضة العربية.

النقبي، سعيد علي بحبوح (2020). المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة. دار النهضة العربية.

النيداني، الأنصاري حسن (2009). القاضي والوسائل الإلكترونية الحديثة. دار الجامعة الجديدة.

هندي، أحمد (2014). التقاضي الإلكتروني لاستعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي. دراسة مقارنة. دار الجامعة الجديدة.

والي، فتحي (2009). الوسيط في قانون القضاء المدني. دار النهضة العربية.

ياسين، سعد غالب (2018). الإدارة الإلكترونية. دار اليازوري للنشر والتوزيع.

يوسف، محمد أمين (2019). الإدارة والحكومة الإلكترونية. دراسة حول الإدارة والحكومة الإلكترونية بإمارتي دبي ورأس الخيمة. دار الكتب والدراسات العربية.

مواقع الإنترنت:

بوابة الحكومة الإلكترونية لدولة الإمارات العربية المتحدة https://www.government.ae.

الذكاء الاصطناعي، "قاضٍ إلكتروني" يلغي تكدس القضايا ويصدر الحكم في دقائق، انظر الرابط: https://www.alkhaleej.ae/%D8%A3%D8%AE%D9%82 تاريخ الزيارة 2023-1-8.

موقع الإمارات اليوم التاريخ: 28 نوفمبر 2016 على الرابط التالي: http://www.emaratalyoum.com/local-section/accidents/2016-11-28-1.949352.

الموقع الخاص بوزارة العدل بدولة الإمارات من خلال البوابة https://elaws.moj.gov.ae/HornePages/index.AR.html

موقع الهوية الرقمية UAE PASS https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/digital-uae/digital

القوانين والتشريعات:

المرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات المدنية.

قرار وزاري رقم 260 صادر بتاريخ 27/3/2019م. في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

ʾibrāhīmu khālid mamdūḥin (2020). ʾijarāʾāʾut al-taqāḍī ʿan buʿdin fī almawāddi almadaniyyati wa-l-jazāʾiyyati fī alqānūni alitaḥiddī lidawlati alʾimārāti alʿarabiyyati almuttaḥidati dāru alfikri aljāmiʿiyyi

al-ʾākhrasu nashaʾat (2012). sharḥi qānūni uṣūli almuḥākamāti almadaniyyati dāru al-thaqāfati

ʾimāmun siḥru ʿabdi al-sattāri (2018). anʿikāsātu alʿaṣri al-raqmiyyi ʿalā qiyami wataqālīdi alqaḍāʾi baḥthun manshūrun fī majallati al-dirāsāti alqānūniyyati wa-l-iāqtiṣādiyyati ʿadada 10.

ʾawtānī ṣafāʾu (2012). almaḥkamatu al-ʾiliktirūniyyatu almafhūmu wa-l-taṭbīqu mijallatu jāmiʿati dimashqa lil-ʿulūmi al-aqtiṣādiyyati wa-l-qqianwinnayi 28، ʿadadu 1.

albiryikkuy saʿīdu ʿumara saʿīdin (2021 يناير). ʾidāratu al-daʿwā almadaniyyati fī alqānūni alʾimāarittī mijallatu alqānūni almaghribiyyi dāru al-salāmi lil-ṭibāʿati wa-l-nashri ʿadadu 46.

al-tarasāwiyyu muḥammadu ʿiṣāmin (2013). tadāwulu al-daʿwā al-qaḍāʾiyyati ʾamāma almaḥākimi alʾilikitrūniyyati dāru al-nahḍati alʿarabiyyati

al-takrūriyyu ʿuthmāna (2009). alkāfī fī sharḥi qānūni uṣūli almuḥākamāti almadaniyyati wa-l-tijāriyyati (2.ط). bidūni dāri nashrin

jawdata muḥammadi naṣri al-dīni (2005). ʾidāratu al-daʿwā almadaniyyati dāru wāʾilin lil-nashri

ḥijāziyyun ʿabdu alfattāḥi bayūʾimy (2007). al-niẓāmu alqianwinnuy lil-ḥukūmati alʾilktrūniyyati alkitābu al-thānī alḥimāyata aljināʾiyyati wa-l-mmaʿalwimmitya lil-ḥukūmati alʾilktrūniyyati dāru alkutubi alquanwinnayi

khāṭirun maḥmūd rabīʿin (2022). alwāfī litashrīʿāti waʾaḥkāmi alʾimārāti alʿarabiyyati almuttaḥidati qānūnu alʾijrāʾāti almadaniyyati almuʿaddalu muʿallaqan ʿalayhi biʾaḥdathi ʾaḥkāmi alqaḍāʾi dāru maḥmūd lil-nashri

khalīlun ḥusaynu ʾibrāhīma (2015). al-ʾiʿlānu al-qaḍāʾiyyu ʿan ṭarīqi al-barīdi al-ʾilkatriwwiny fī al-naẓariyyati wa-l-taṭbīqi dāru al-fikri wa-l-qānūni

khalīlun ḥusaynu ʾibrāhīmu waʿawwāḍin yūsufu sayyidu sayyidin (2021). al-taqāḍī ʿabra alwasāʾili alʾilktrūniyyati bayna al-naẓariyyati wa-l-taṭbīqi dirāsatun muqārinatun fī ḍawʾi al-tashrīʿāti alʾajnabiyyati wa-l-ʿarabiyyati dāru alfikri wa-l-qānūni

alkhumāyasatu ṣdām muḥammad ṭālibin (2017). alḥukūmatu al-dhakiyyatu mā baʿda alḥukūmati alʾilikitrūniyyati qindīlun lil-ṭibāʿati wa-l-nashri wa-l-tawzīʿi

al-damīriyyi muḥammadu ṣābirīna (2014). dawru alḥāsibi alʾālayi fī taysīri ʾijarāʾit al-taqāḍī mansha'atu almaʿārifi

al-rawāshidatu muḥammadu naṣrin (2010). ʾidāratu al-daʿwā al-madaniyyati fī al-niẓāmi al-qaḍāʾiyyi dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-l-tawzīʿi

al-za'biyyu 'wḍ (2010). al-wajīzu fī qānūni uṣūli almuḥākamāti almadaniyyati al'urdunniyyi maktabatu aljāmi'ati

al-sirḥānu bkr (2013). qānūna al-'ijrā'āti almadaniyyati maktabatu aljāmi'ati

sulaymānu dādyār ḥmyd (2015). al'iṭāru alquānawniyyu lil-taqāḍī almadaniyyi 'abra al'intarniti dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-l-tawzī'i

al-sayyidu ghānimin muḥammadu 'abdi al-nabiyyi (2018). 'idāratu al-da'wā al-madaniyyati waniẓāmihā al-'ijrā'iyyi dāru al-nahḍati al-'arabiyyati

al-shir'ati ḥāzimun muḥammadin (2010). al-taqāḍī al'iliktirūniyyi wa-l-maḥākima al-'iliktirūniyyatu dāru al-thaqāfati lil-nashri

'umara nabīlin (1989). amtinā'u alqāḍī 'an alqaḍā'i bi'ilmihi al-shakhṣiyyi mansha'atu alma'ārifi

'umaru nabīl 'ismā'īl (2011). 'i'lānu al'awrāqi al-qaḍā'iyyati dirāsatun taḥlīliyyatun wa'amaliyyatun fī alfiqhi wa-l-qaḍā'i almiṣriyyi alfaransiyyi

alghānimu 'abdi al'azīzi bni sa'din (2017). almaḥkamatu al-'iliktirūniyyatu dirāsatun ta'aṣīliyyatun muqārinatun dāru jāmi'ati nāyifin lil-nashri

ghizlānu 'abd Allāhi (2012). majmū'atu al-'āḥkāmi al-qaḍā'iyyati al-ṣādirati 'an al-hay'iati al-'āmmati

fwlādkār māyā muṣṭafā (2020). al-niẓāmu alqianwinnuy lil-tablīghi al'iliktirūniyyi fī al-tashrī'i alfaransiyyi ṭibqan li'aḥdathi al-ta'dīlāti dāru aljāmi'ati aljadīdatu

qindīlun muṣṭafā mutawallī (2015). alwajīzi fī alqaḍā'i wa-l-taqāḍī wafqan liqānūni dawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati (ط3.). al'āfāqu almushriqati nāshirūna

al-kutbiyyu jawāhiru jumu'atin (2018). niẓāmu 'idārati al-da'wā wafqan liqānūni al-'ijrā'āti al-madaniyyati al-'imāarittī dāru al-nahḍati al-'arabiyyati dāru al-nahḍati al-'ilmiyyati

alkurdiyyu jamālun (1996). muḥāḍarātun fī alqānūni al-dawliyyi alkhāṣṣi dāru al-nahḍati al'arabiyyati

alkar'āwiyyu naṣīfi jāsim 'abbāsin (2017). al-taqāḍī 'an bu'din dirāsatun muqāranatun manshūrāti alḥalabiyyi alḥuqūqiyyati

alkamālu zaydin kamāli maḥmūdin (2018). khuṣūṣiyyatu al-taqāḍī 'abra alwasā'ili al'ilktrūniyyati dirāsatun muqāranatun [risālatu miājastyr kulliyyati alḥuqūqi jāmi'ati al'iskandariyya

alkuylāniyyu maḥmūd muḥammadin (2021). 'idāratu al-da'wā al-madaniyyati wa-l-tiṭabyaqit al-qaḍā'iyyati dāru al-thaqāfati

al-lawziyyi 'ādilu sālimin muḥammadin (2018 يُولْيُو). fā'iliyyatu 'idārati al-da'wā almadaniyyati fī taḥqīqi al'adālati al-nājizati fī alqānūni al'imāriāity muqāranatan ma'a alqānūni al'amiryikiyyi dirāsatun naẓariyyatun taṭbīqiyyatun mijallatu al'amni wa-l-qānūni 'akiādiyyamuya shurṭati dubay (26)، 'adadu 2.

mubarriwk ʻāshūru (2015). dirāsātun fī qānūni al'ijrā'āti almadaniyyati lidawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati (alkitābi al'awwalu (2.ط).، manshūrātu ukā'udyamiya shurṭati dubay

muḥammadun ʻamrw ṭaha badawiyyun (dysmbr 2021). al-niẓāmu alqianwinnuy lil-rūbūtāti al-dhakiyyati dirāsatun taḥlīliyyatun muqārinatun mijallatu al-dirāsāti alqānūniyyati wa-l-iāqtiṣādiyyati kulliyyatu alḥuqūqi jāmiʻatu alqāhirati (7)، ʻadadu 2.

muḥammadun maḥmūdi mukhtāri ʻabdi almughīthi (2013). astikhdāmu tiknūlūjyā almaʻlūmāti litaysīri ʾijrā'āti al-taqāḍī almadaniyyi dāru al-nahḍati al'arabiyyati

maḥmūdun sayyidu ʾaḥmada (2009). dawru alḥāsibi al'iliktirūniyyi ʾamāma alqaḍā'i almiṣriyyi wa-l-kkaīttī dāru al-nahḍati al'arabiyyati

maḥmūdun sayyidu ʾaḥmada (2015). ʾilkittarūnya alqaḍā'u wa-l-qaḍā'u al'ilkatriwwuny wa'ilktirrawunya al-taḥkīmi wa-l-taḥkīmu al'ilkatriwwuny dirāsatun muqārinatun dāru alfikri wa-l-qānūni

maḥmūdun sayyidu ʾaḥmada (2017). naḥwu ʾilkittariwnya alqaḍā'u almadaniyyu al'imāriā'ā'uty baḥthun manshūrun majallatu alḥuqūqi jāmiʻatu ʻayni shamsin almuʻanwanu "بـ mu'utamaru alqānūni wa-l-litkunwulwjayā almunʻaqidu fī dīsimbira 2017.

almarziwiqquy ʻabdi Allāhi muḥammad ʻaliyyi sulaymāna (2022). al-taqāḍī al'iliktirūniyyi (التَّقَـاضِي al-dhakiyyu wa'ilktirrawunya al-taqāḍī (alqaḍā'i al-dhakiyyu dirāsatun muqārinatun litashrīʻi dawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati maʻa baʻḍi al'anẓimati al'arabiyyati wa-l-'ājnabiyyati mijallatu jāmiʻati al-shāriqati lil-ʻulūmi alquanwinnayi 18(2).

almunāṣaratu majdu walīdi ʻaṭā (2012). ʾidāratu al-daʻwā almadaniyyati wataṭbīqiāathā al'amaliyyati wafqan li'aḥkāmi alqānūni al'urdunniyyi [risālatun linayli shahādati almāsitarri fī alqānūni alkhāṣṣi qismu alqānūni alkhāṣṣi kulliyyati alḥuqūqi jāmiʻatu al-sharqi al'awsaṭi

mindīlu ʾasʻadu fāḍilin (2014). al-taqāḍī ʻan buʻdin dirāsatun qiānawniyyatun mijallatu alkūfati lil-ʻulūmi al-qānūniyyati wa-l-sīāsiyyati (1)، ʻadadu 21.

almanṣūriyyu muḥammadu al'awwāmiyyi wayūsufu ʾamīru farajin (2016). ʾijarā'ā'ut rafʻi al-daʻwā wa-l-tadā'ī ʾamāma almaḥākimi ṭibqan liqānūni al-ʾijrā'āti almadaniyyati al-ʾimāriāity maktabatu alwafā'i alquanwinnayi

mūsā ḥawrā'a (2018). niẓāmu ʾidārati al-daʻwā wafqan liqānūni al-ʾijrā'āti al-madaniyyati al-ʾimāarittī wa-l-ʾurdunniyyi dāru al-nahḍati al'arabiyyati

al-naqbiyyu saʻīdu ʻly (2020). almafhūmu wa-l-taṭbīqu fī tashrīʻāti dawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati dāru al-nahḍati al'arabiyyati

al-naqbiyyu saʻīdu ʻalī buḥbūḥ (2020). almaḥkamatu al-ʾiliktirūniyyatu almafhūmu wa-l-taṭbīqu fī tashrīʻāti dawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati dāru al-nahḍati al'arabiyyati

al-naydāniyyu al’anṣāriyyu ḥasanun (2009). alqāḍī wa-l-wasā’ilu al-’iliktirūniyyatu alḥadīthati dāru aljāmi‘ati aljadīdati

hindiyyun ’aḥmada (2014). al-taqāḍī al’iliktirūniyyi liāsti‘māli alwasā’ili al’ilktrūniyyati fī al-taqāḍī dirāsatun muqāranatun dāru aljāmi‘ati aljadīdati

wa-l-ī futḥī (2009). al-wasīṭu fī qānūni al-qaḍā’i al-madaniyyi dāru al-nahḍati al-‘arabiyyati

yāsīnu sa‘du ghālibin (2018). al-’idāratu al-’iliktirūniyyatu dāru alyāzūriyyi lil-nashri wa-l-tawzī‘i

yūsufu muḥammad ’amīnin (2019). al’idāratu wa-l-ḥukūmatu al’ilkatriwwanuya dirāsatun ḥawla al’idārati wa-l-ḥukūmati al’ilktrūniyyati bi’imāratay dubay wara’asi alkhaymati dāru alkutubi wa-l-dirāsāti al‘arabiyyati

mawāqi‘u al-’intrnt

bawāabu alḥukūmati al’ilktrūniyyati lidawlati al’imārāti al‘arabiyyati almuttaḥidati https://www.government.ae.

al-dhakā’u aliāṣṭinā‘iyyu "qāḍin ’ilkatrūny yulghī takaddusa alqaḍāyā wayuṣdiru alḥukma fī daqā’iq anẓuri al-rābiṭa https://www.alkhaleej.ae/%D8%A3%D8%AE%D9%82 tārīkhu al-zīārati 8-1-2023.

mawqi‘u al’imārāti alyawma al-tārīkhi 28 nwfmbr 2016 ‘alā al-rābṭ al-tāly http://www.emaratalyoum.com/local-section/accidents/2016-11-28-1.949352.

almawqi‘u alkhāṣṣu bwzāra al‘adli bidū’ali al’imārāti min khilāli albawābati https://elaws.moj.gov.ae/HornePages/index AR.html.

mawqi‘u al-hī’a al-raqmiyyati UAE PASS https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/digital-uae/digital

al-qawānīnu wa-l-tashrī‘āti

al-marsūmu biqānūnin atḥiāadyi raqmu (42) lisanati 2022 bi’iṣdāri qānūni al-’ijrā’āti al-madaniyyati

qarārun wizirry rqm 260 ṣādr btārykh 27/3/2019م. fī sha’ani al-dalīli al’ijrā’ī litanẓīmi al-taqāḍī biāstikhdāmi alwasā’ili al’ilikitrūniyyati wa-l-iāttiṣāli ‘n b‘d fī al’ijrā’āti almadaniyyati

Smart Civil Case Management Mechanisms in the UAE Legislation

Nouf Yousif Hassan Ali Alhammadi[1]
Ali Abdulhamied Torki[2]

Abstract:

The UAE legislator has sought to chart a legal path toward achieving complete justice when resorting to the judiciary, by introducing the "Civil Case Management" under the amendment of the Civil and Commercial Procedures Law (repealed law No. 10 of 2014).

This research aims to clarify Case Management Mechanisms using Smart technologies under the UAE Legislation and to assess the effectiveness of civil case management procedures in dealing with the steps of preparing and managing cases through modern technology, particularly those relying on artificial intelligence tools to perform tasks

The study adopted the analytical approach, by studying and analyzing legal texts related to the use of artificial I intelligence technologies in civil case management procedures in the UAE legislation, with the aim of evaluating them and drawing legal opinions that can be applied to develop and improve them in line with the future visions and strategic directions of the UAE government.

The study consisted of three sections. The first section dealt with the nature of civil case management by smart means, while the second section discussed the functioning mechanism of smart case management systems. The third section addressed the role of the judge in supervising smart management.

Keywords: Artificial Intelligence, Case Management Office, Judicial System, Smart Judge, Smart Procedures, Smart Management.

(1) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)
u18104308@sharjah.ac.ae

(2) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)